بيان

وفد دولـــة قطـــر

يلقيـه

الشيخ/ناصر بن فيصل آل ثاني

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٧٠) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـول

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

[redacted]

١٤-١٥ أكتوبر ٢٠١٥

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

أود بداية أن أشكر الأمين العام، على تقريره القيم والشامل والمعنون

[redacted]

[redacted]

[redacted]

[redacted]

[redacted]

أكدت التطورات الدولية خلال العقود الماضية، أن مبدأ سيادة القانون كان ولا يزال الركيزة الأساسية لنجاح الجهود الدولية في تحقيق الأهداف

[redacted]

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأضحت جميعها ركائز أساسية في الدساتير والقوانين والأنظمة الوطنية للدول التي تلتزم بسيادة القانون.

السيد الرئيس،

إيماناً من دولة قطر بمبدأ سيادة القانون، فقد واصلت التزامها

وجهودها لتكريس هذا المبدأ على الصعيدين الوطني والدولي.

فعلى المستوى الوطني، تحرص المؤسسات الحكومية على التقيد

بسيادة القانون، وتواصل جهودها لزيادة الوعي المجتمعي بهذا المبدأ، بكونه العامل الأساس لتحقيق المساواة والعدالة بين الجميع وتعزيز الحكم الرشيد

في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وفي هذا الإطار، أولت قيادة الدولة أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات الوطنية العاملة المعنية بتنفيذ مبدأ سيادة القانون، بهدف ضمان وجود أطر

إننا نؤمن بأهمية خضوع العلاقات بين الدول لمبدأ سيادة القانون، وعلى اسس من المساواة والاحترام المتبادل والتعاون الدولي، وأن ينسجم سلوك الدولة مع أحكام القانون الدولي، بكل ما يتضمنه ذلك من التزامات وضمانات، الأمر الذي يتطلب وجود آليات للمتابعة والمساءلة ازاء تنفيذ الدول لالتزاماتها الوطنية والدولية في هذا المجال.

السيد الرئيس،

[redacted]

في بعض الدول، تستوجب بذل جهود عاجلة وفعالة من المجتمع الدولي لوضع حد